وثانيها ان عدم بانا اختصاص ذلك الوقت بوجود ذلك الاثر دون وقت آخر لعله ان يتوقف على اختصاصه
بامر ما لاجل كان متساويا بوجوده ذلك الاثر فيكون ذلك المخصص معتبرا في المؤثرية ما كان حاصلا في الازل
والتقدير بخلافه ومنه وان لم يتوقف اختصاص ذلك الوقت بوجود ذلك الاثر دون وقت آخر على اختصاصه
بامر ما لاجل كان متساويا بوجود ذلك الاثر كان تخصيص الاحداث بذلك الوقت للتخير تخصيصا بلا
مخصص الثاني ان الاجسام لو كانت حادثة لكانت لها مادة لان الاجسام لو كانت حادثة لكان قبل
حدوثها ممكنة الوجود والامكان يستدعي محلا ثابتا لانه ثابت فذلك المحل لا يكون نفس الاجسام
ولا امرا مباينا لها بل مقارنا لها وهو المادة والمادة قديمة لانها لو كانت حادثة وكل حادث له
مادة فللمادة مادة اخرى ويلزم التسلسل فيثبت ان الاجسام قديمة والمادة لا تخلو عن الصورة ايضا
قديمة فالجسم قديم الثالث الزمان قديم لانه لو كان حادثا لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا تتحقق الا
بزمان فيكون قبل وجود الزمان زمان هذا خلف والزمان مقدار الحركة فيكون الحركة ايضا قديمة
والحركة قائمة بالجسم فيكون الجسم قديما واجيب عن الاول بان المخصص تعلق ارادة الله تعالى باحداثه
في ذلك الوقت فان قيل تعلق ارادة الله تعالى باحداثه في ذلك الوقت يفتقر الى مخصص آخر فانه يمكن
تعلق الارادة بايجاده في غير ذلك الوقت لانه لو لم يمكن تعلق ارادة الله تعالى بايجاده في غير ذلك
الوقت لكان الله تعالى موجبا بالذات لا فاعلا بالاختيار والكلام فيه كما في الاول فيلزم التسلسل اجيب
بان تعلق ارادة الله تعالى بايجاده في ذلك الوقت واجب فيستغني عن المرجح قوله لو كان واجبا لكان
الله تعالى موجبا بالذات قلنا لا نم انه لو كان تعلق الارادة واجبا يلزم ان يكون الله تعالى موجبا بالذات
وانما يلزم ذلك لو كان واجبا بذاته تعالى والعالم اكان واجبا بالارادة فلا فانه فيه تخصيص الاحداث بالوقت

المعين يستدعي امتياز ذلك الوقت عن ساير الاوقات وهذا يقتضي كون الاوقات موجودة قبل
ذلك الحادث اجيب بان الاوقات التي يطلب فيها الترجيح معدومة ولا امتياز الا في الوهم وانما يبتدئ
وجود الزمان مع اول وجود العالم ولا يمكن وقوع ابتداء ساير الموجودات قبل ابتدائه لوجود
الزمان اصلا واجيب عن الثاني وعن الثالث بان مقدمات الوجهين غير مسلمة والامر بينه وقد سبق
الاشارة الى فساد جميع مقدمات الدليلين تتمة واعلم ان صحة الفناء على الاجسام متفرعة على
حدوثها فاذا ثبت حدوثها ثبت صحة فنائها والا فلا والكرامية وان اعترفوا بحدوث الاجسام
قالوا انها ابدية لانه لو عدمت الاجسام بعد وجودها نعيها بعد وجودها لما ان تكون باعدام فاعل
مختار او بطريان ضد او زوال شرط والثلاثة باطلة فالقول بعدم العالم بعد وجوده محال وقد
سبق الكلام فيه تقريرا وجوابا ولا باس باعادته وانما قلنا انه لا يجوز ان يعدم بالاعدام لان الاعدام
ان كان امرا وجوديا لم يكن ذلك الوجود عين عدم العالم والا لكان الموجود عين العدم بل غايته
انه يقتضي عدم الجوهر فيكون ذلك اعداما بالضد فيكون من القسم الثاني لا الاول وان لم يكن
وجوديا كان عدما محضا فيمتنع اسناده الى المؤثر لانه لا فرق في العقل بين ان تعالى لم يفعل البقاء
وبين ان يقال فعل العدم والا فيكون احد العدمين مخالفا للآخر فيكون لكل واحد منهما تعين
وثبوت فيكون للعدم ثبوت هذا خلف وانما قلنا انه لا يجوز ان يعدم بحدوث الضد لوجهين
احدهما ان حدوث الضد يتوقف على انتفاء الضد الآخر فلو كان انتفاء الضد الآخر معللا بحدوث
هذا الضد لزم الدور وهو محال وثانيهما ان التضاد حاصل من الجانبين فليس انتفاء احدهما بالآخر
اولى من العكس فاما ان ينتفي كل واحد منهما بالآخر وهو محال لان المؤثر في عدم كل واحد منهما وجود